

خارج الفقہ

۶-۹-۱۴۰۱ فقه اکبر ۲

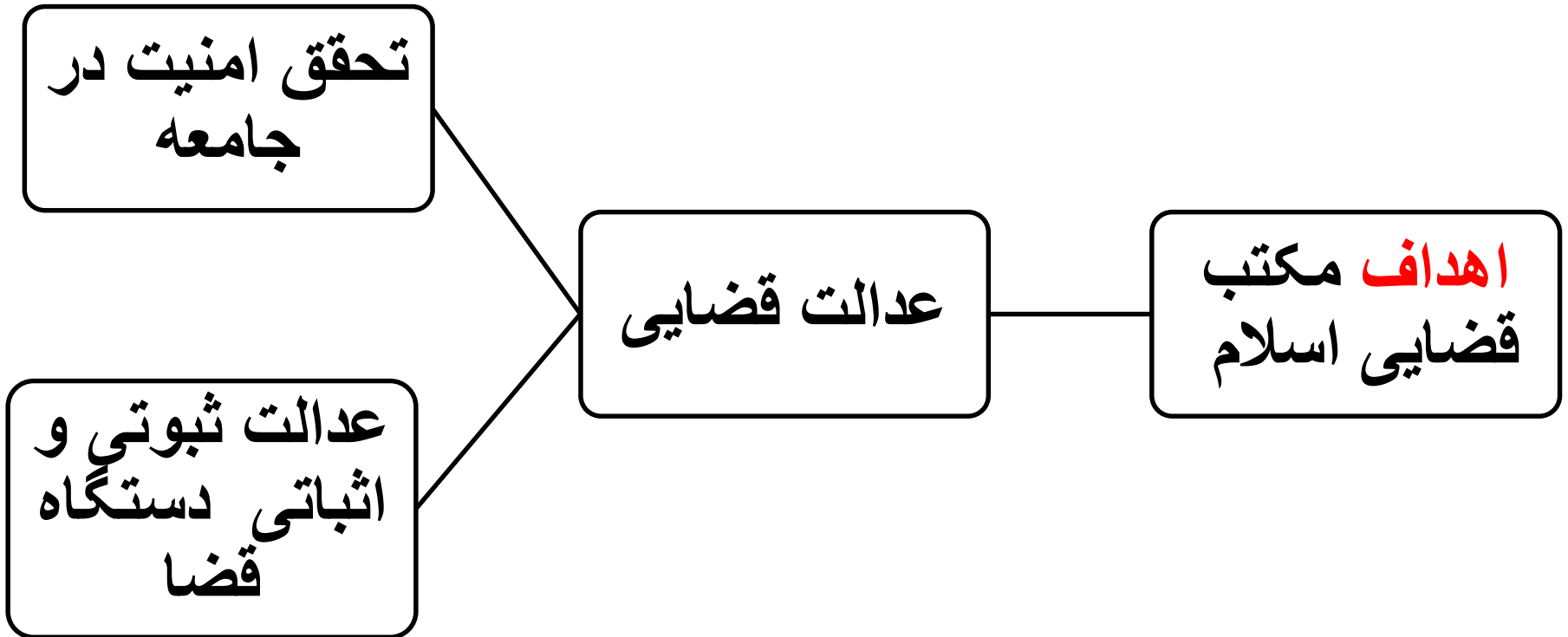
۳۲

(مکتب و نظام قضایی اسلام)

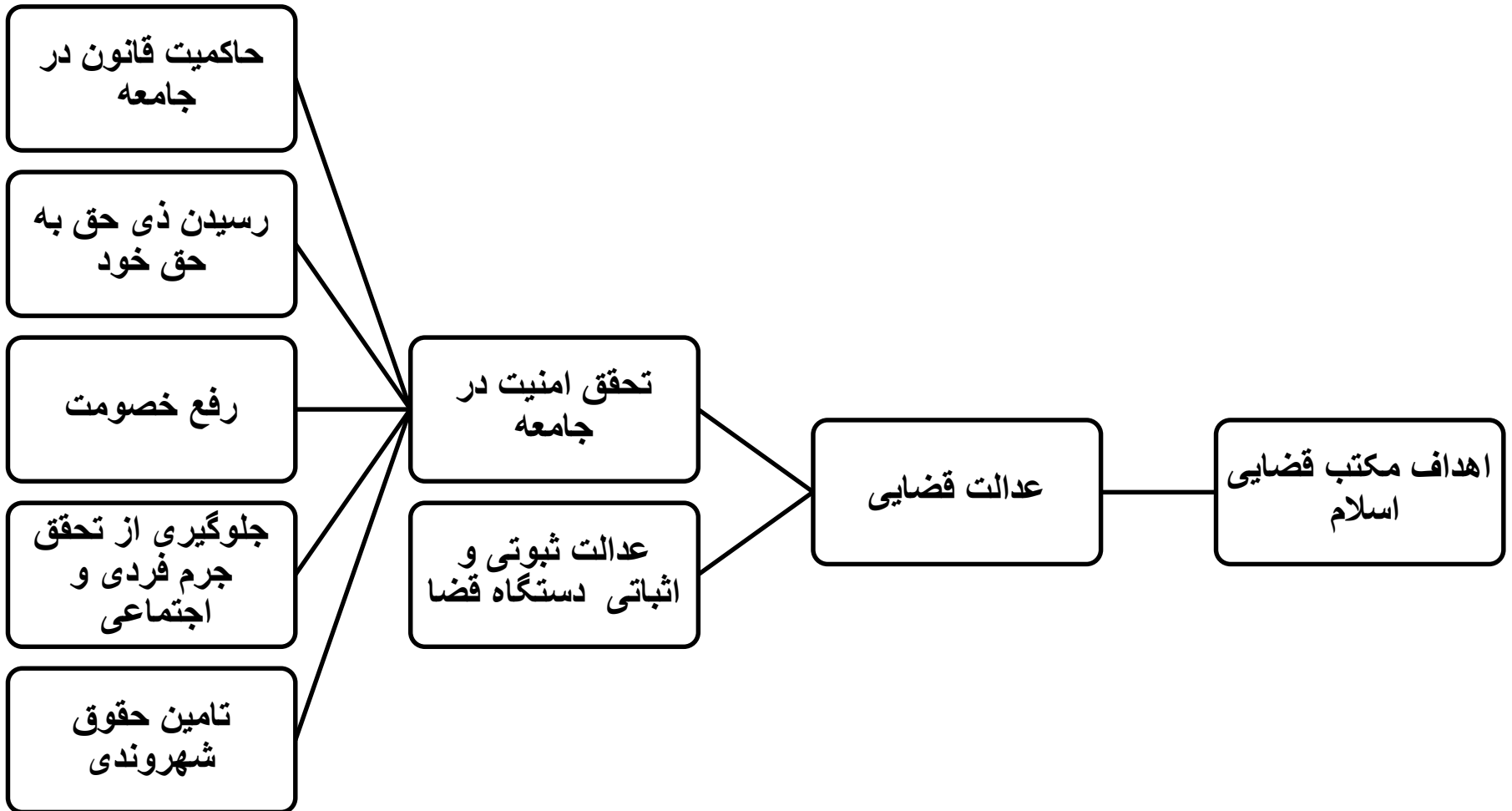
دراسات الاستاذ:

مهدي الهادي الطهراني

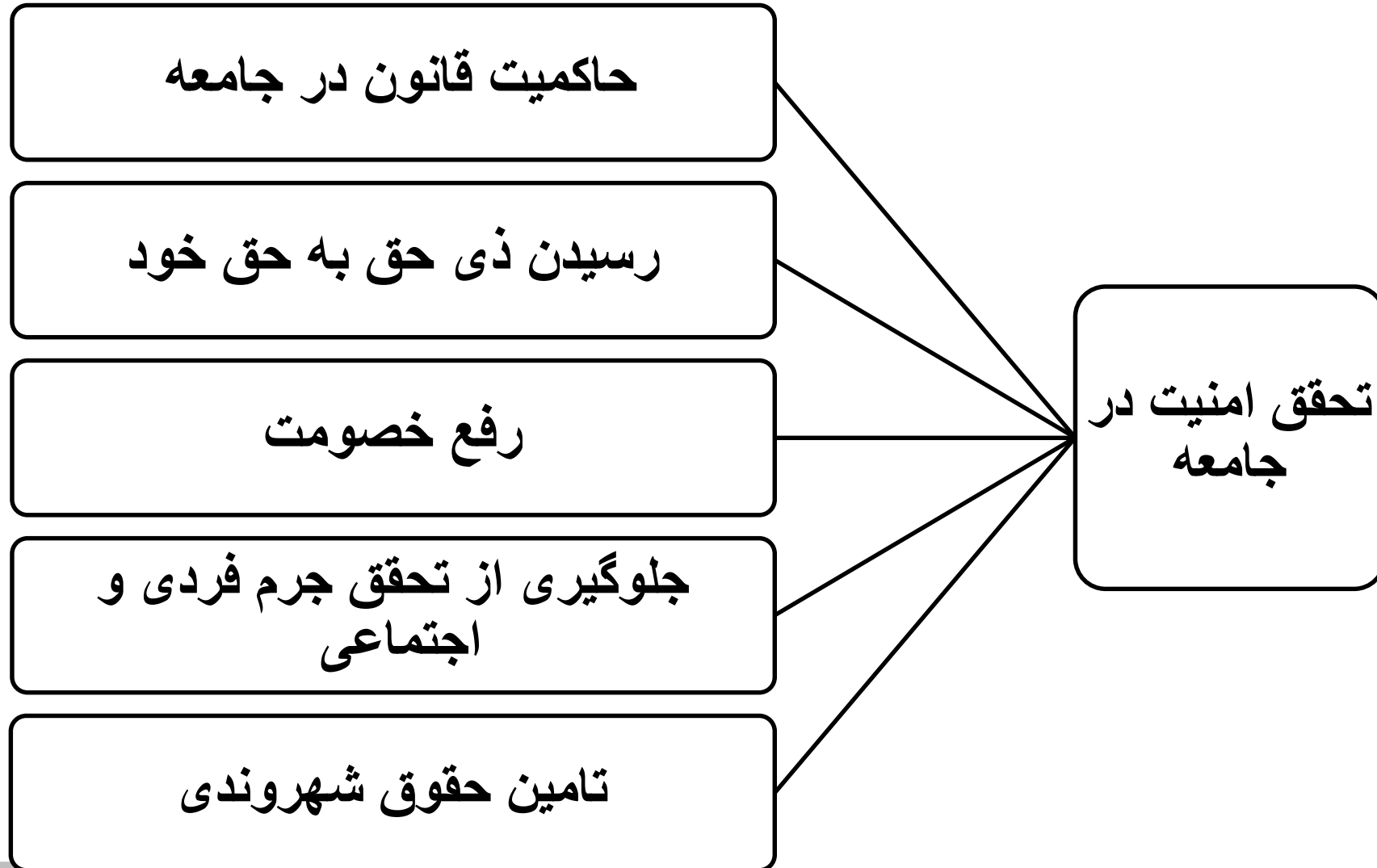
اهداف مكتب قضايي اسلام



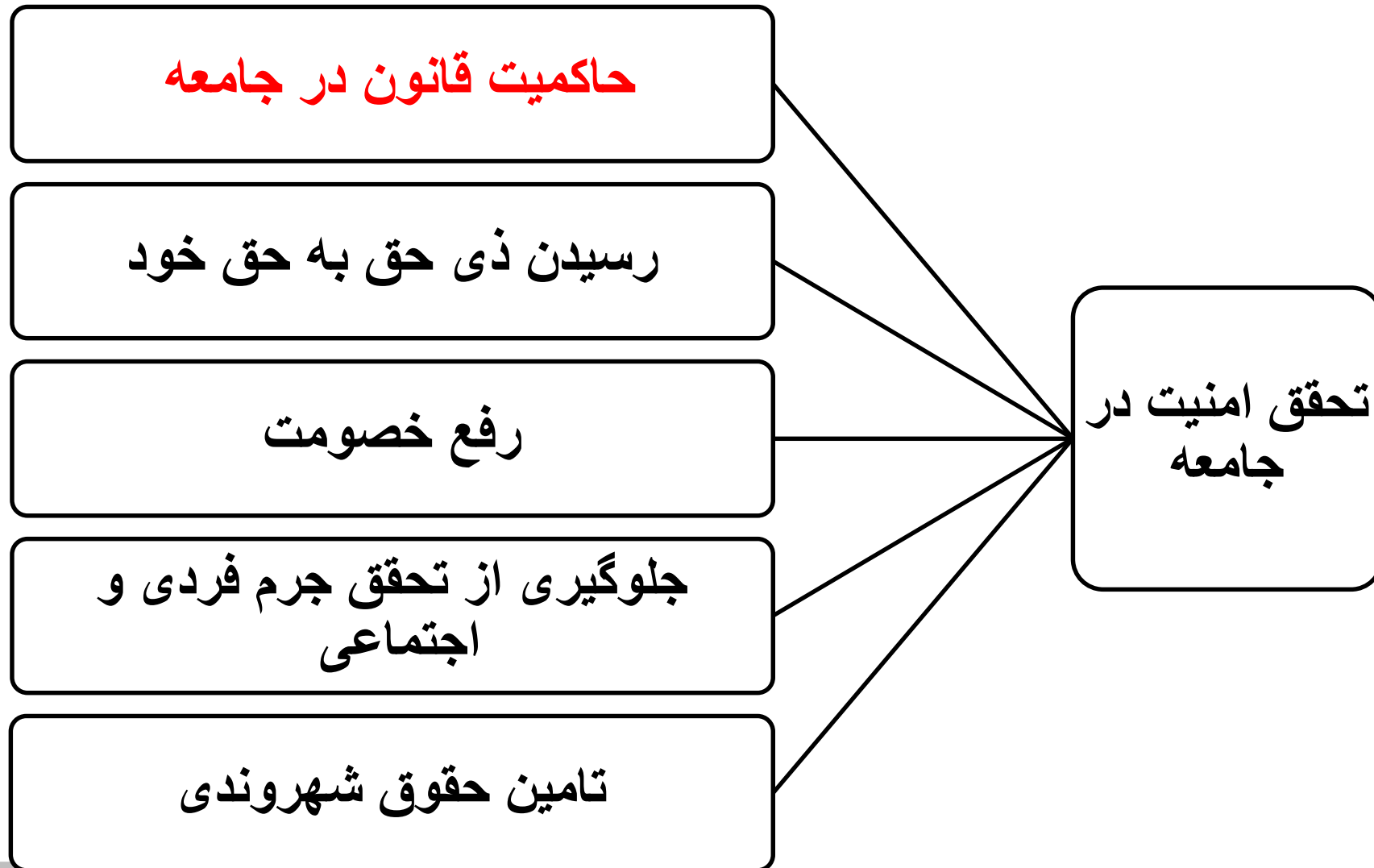
اهداف مکتب قضایی اسلام



اهداف مکتب قضایی اسلام



اهداف مکتب قضایی اسلام



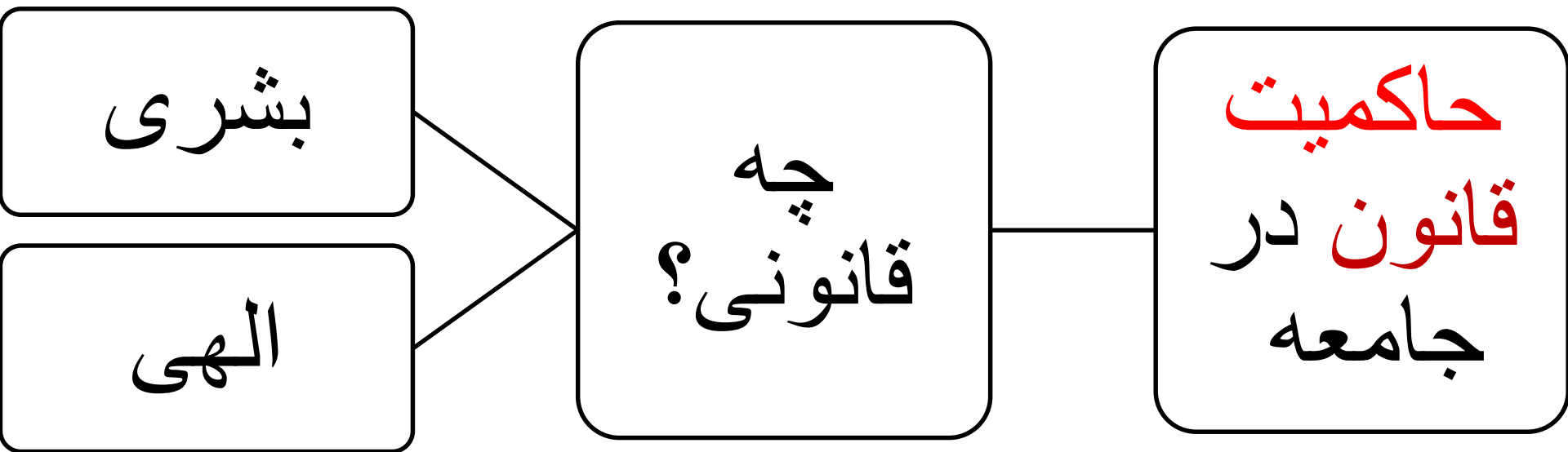
**The Rule
of Law**

حاکمیت
قانون در
جامعه

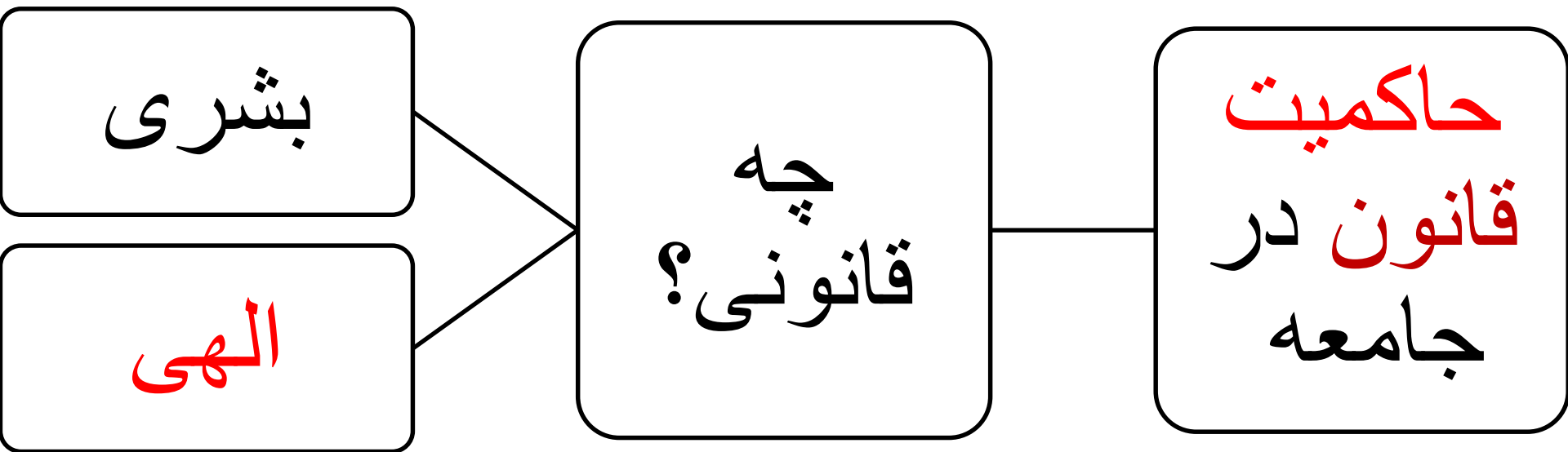
چه قانونی؟

حاکمیت
قانون در
جامعه

اهداف مكتب قضايي اسلام



اهداف مكتب قضايي اسلام



إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ

الأنعام : ٥٧ قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَ كَذَّبْتُمْ بِهِ مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ **إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ** يَقِصُّ الْحَقَّ وَ هُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ

يوسف : ٤٠ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَ آبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ **إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ** أَمَرَ إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَ لَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ

يوسف : ٦٧ وَ قَالَ يَا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِن بَابٍ وَاحِدٍ وَ ادْخُلُوا مِن أَبْوَابٍ مُّتَفَرِّقَةٍ وَ مَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ **إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ** عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَ عَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ

- (كلام فى معنى الحكم و أنه لله وحده)
- مادة **الحكم** تدل على **نوع من الإتقان** يتلاءم به أجزاء و ينسد به خلله و فرجه فلا يتجزى إلى الأجزاء و لا يتلاشى إلى الأبعاض حتى يضعف أثره و ينكسر سورته، و إلى ذلك يرجع المعنى الجامع بين تفاريق مشتقاته كالإحكام و التحكيم و الحكمة و الحكومة و غير ذلك.

• و قد تنبه الإنسان على نوع تحقق من هذا المعنى فى الوظائف المولوية و الحقوق الدائرة بين الناس فإن الموالى و الرؤساء إذا أمروا بشىء فكأنما يعقدون التكليف على المأمورين و يقيدونهم به عقدا لا يقبل الحل و تقييدا لا يسعهم معه الانطلاق،

- و كذلك مالك سلعة كذا أو ذو حق في أمر كذا كان بينه و بين سلعته أو الأمر الذي فيه نوعا من الالتيام و الاتصال الذي يمنع أن يتخلل غيره بينه و بين سلعته بالتصرف أو بينه و بين مورد حقه فيقصر عنه يده،

الحكم

• فإذا نازع أحد مالك سلعة في ملكها كأن ادعاه لنفسه أو ذا الحق في حقه فأراد إبطال حقه فقد استوهن هذا الإحكام و ضعف هذا الإتيان ثم إذا عقد الحكم أو القاضى الذى رفعت إليه القضية الملك أو الحق لأحد المتنازعين فقد أوجد هناك حكماً أى إتقانا بعد فتور، و قوة إحكاماً بعد ضعف و وهن، و قوله: ملك السلعة لفلان أو الحق فى كذا لفلان حكم يرتفع به غائلة النزاع و المشاجرة، و لا يتخلل غير المالك و ذى الحق بين الملك و الحق و بين ذيهما،

- وبالجملة الأمر في أمره و القاضى فى قضاءه
كأنهما يوجدان نسبةً فى مورد الأمر و القضاء
يحكمانه بها و يرفعان به وهنا و فتورا، و هو
الذى يسمى الحكم.

- فهذه سبيل تنبه الناس لمعنى الحكم فى الأمور **الوضعية** **الاعتبارية** ثم رأوا أن معناه يقبل الانطباق على الأمور التكوينية الحقيقية إذا نسبت إلى الله سبحانه من حيث قضائه و قدره فكون النواة مثلا تنمو فى التراب ثم تنبسط ساقا و أغصانا و تورق و تثمر و كون النطفة تتبدل جسما ذا حياة و حس و هكذا كل ذلك حكم من الله سبحانه و قضاء، فهذا ما نعلقه من معنى الحكم و هو إثبات شىء لشىء أو إثبات شىء عند شىء.

• و نظرية التوحيد التي يبنى عليها القرآن الشريف ببيان معارفه لما كانت تثبت حقيقة التأثير في الوجود لله سبحانه وحده لا شريك له، و إن كان الانتساب مختلفا باختلاف الأشياء غير جار على وتيرة واحدة كما ترى أنه تعالى ينسب الخلق إلى نفسه ثم ينسبه في موارد مختلفة إلى أشياء مختلفة بنسب مختلفة، و كذلك العلم و القدرة و الحياة و المشيئة و الرزق و الحسن إلى غير ذلك،

• و بالجملة لما كان التأثير له تعالى كان الحكم الذى هو نوع من التأثير و الجعل له تعالى سواء فى ذلك الحكم فى الحقائق التكوينية أو فى الشرائع الوضعية الاعتبارية،

الحكم

- و قد أيد كلامه تعالى هذا المعنى كقوله: «إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ»: (الأنعام: ٥٧ يوسف: ٦٧) و قوله تعالى: «أَلَا لَهُ الْحُكْمُ»: (الأنعام: ٦٢) و قوله: «لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَىٰ وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ»: (القصص: ٧٠) و قوله تعالى: «وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ»: (الرعد: ٤١) و لو كان لغيره تعالى حكم لكان له أن يعقب حكمه و يعارض مشيئته، و قوله: «فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ»: (المؤمن: ١٢) إلى غير ذلك، فهذه آيات خاصة أو عامة تدل على اختصاص الحكم التكويني به تعالى.

• و يدل على اختصاص خصوص الحكم

التشريعي به تعالى قوله: «إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا

لِلَّهِ أَمْرٌ إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ

الْقَيِّمُ:» (يوسف: ٤٠) فالحكم لله سبحانه

لا يشاركه فيه غيره على ظاهر ما يدل

عليه ما مر من الآيات

- غير أنه تعالى ربما ينسب الحكم و خاصة التشريعي منه في كلامه إلى غيره كقوله تعالى: «يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ»: (المائدة: ٩٥) و قوله لداود ع: «إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ»: (ص: ٢٦) و قوله للنبي ص: «أَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ»: (المائدة: ٤٩) و قوله: «فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ»: (المائدة: ٤٨) و قوله: «يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ»: (المائدة: ٤٤) إلى غير ذلك من الآيات

• و ضمها إلى القبيل الأول يفيد أن الحكم الحق لله سبحانه بالأصالة و أولاً لا يستقل به أحد غيره، و يوجد لغيره بإذنه و ثانياً، و لذلك عد تعالى نفسه أحكم الحاكمين و خيرهم لما أنه لازم الأصالة و الاستقلال و الأولية فقال: «أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ» (التين: ٨) و قال «وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ» (الأعراف: ٨٧).

- و الآيات المشتملة على نسبة الحكم إلى غيره تعالى بإذن و نحوه- كما ترى - تختص بالحكم الوضعي الاعتباري،
- و أما الحكم التكويني فلا يوجد فيها- على ما أذكر- ما يدل على نسبه إلى غيره و إن كانت معاني عامة الصفات و الأفعال المنسوبة إليه تعالى لا تأتي عن الانتساب إلى غيره نوعا من الانتساب بإذنه و نحوه كالعلم و القدرة و الحياة و الخلق و الرزق و الإحياء و المشيئة و غير ذلك في آيات كثيرة لا حاجة إلى إيرادها.

- و لعل ذلك مراعاةً لحرمةً جانبه تعالى لإشعار الصفة بنوع من الاستقلال الذي لا مسوغ لنسبته إلى هذه الأسباب المتوسطة كما أن القضاء و الأمر التكويني كذلك، و نظيرتها في ذلك ألفاظ البديع و البارئ و الفاطر و ألفاظ آخر يجري مجراها في الإشعار بمعاني تنبئ عن نوع من الاختصاص، و إنما كف عن استعمالها في غير مورده تعالى رعايةً لحرمةً ساحة الربوبية.

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

• الكتاب السادس في الجهاد و سيرة الإمام و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر

• مسألة: لو تعود أهل البغي عند النكايه « ٢ » فيهم

يرفع المصاحف أو الدعوة إلى حكم الكتاب بعد

أن دعوا إلى ذلك فأبوا، لم يرفع عنهم الحرب إلا

بما يكون رجوعا إلى الحق و إقرارا به مصرحا

من غير تأويل.

• (٢) يقال: نكيت العدو: إذا أكثر فيهم الجراح و القتل. النهاية لابن الأثير ٥: ١١٧.

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

- و الأصل في ذلك واقعة صفيين، فإنه لما اشتد القتال بين علي عليه السلام و بين معاوية، قال معاوية لعمر و بن العاص: هل بقي عندكم من الحيل و المكائد شيء؟
- قال: نعم، ثم أمر أصحاب معاوية حتى جعلوا المصاحف على رءوس الرماح،

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

• و قالوا لعلي عليه السلام و لأصحابه: بيننا و بينكم كتاب الله تعالى، فاعملوا به، فقال أصحاب علي عليه السلام على حكم الله تعالى و كتابه و تركوا القتال، فقال لهم علي عليه السلام: «إِنَّ هَذَا لَمْكِيدَةٌ و حِيلَةٌ» فلم يفعلوا و قالوا: كيف نقاتل قوما يدعوننا إلى العمل بكتاب الله تعالى، و قالوا: إن ساعدتنا، و إلّا قاتلناك، فساعدهم علي عليه السلام على ذلك مكرها،

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

• فاتفقوا على أن يعيشوا حكماً من عندهم و
 حكماً من عند معاوية، و كان على عليه السلام
 يعرف أنه حيلة، و كان لا يرضى بذلك حتى
 اجتمع أصحابه و قالوا: لا بد من أن تتفق
 عليهم، فوافقهم على ذلك ضرورة و كرها، لا
 طوعاً و رضياً،

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

• فبعث معاوية عمرو بن العاص، و كان رأى علي عليه السلام أن يبعث ابن عباس - رحمه الله - لأنه قيل له: إنك رميت بداهية، يعنى عمرو بن العاص، فابعث ابن عباس، فإنه لا يعقد عقدة إلا حلها ابن عباس، فأبى أهل اليمن و قالوا: لا نحكم إلا أبا موسى الأشعري و اتفقوا عليه، و أكرهوا عليا عليه السلام على ذلك،

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

- فلما اجتمعا تشاورا و تدبرا و اتفقا على أن يعزلا هذين و يتركا الأمر شورى لتسكن الفتنة، فلما اتفقا على ذلك، قال عمرو لأبي موسى الأشعري: إنك أكبر سنا فاصعد على المنبر و اعزل عليا عليه السلام عن الإمارة، فصعد و حمد الله تعالى و أثنى عليه و قال: إن هذه الفتنة قد طالت و الصواب أن نعزل عليا عليه السلام و معاوية عن هذا الأمر و نقلده غيرهما، ثم أخرج خاتمه من إصبعه و قال: قد أخرجت عليا عليه السلام عن هذا الأمر، كما أخرجت هذا الخاتم من هذا الإصبع و نزل.

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

• ثمَّ صعد عمرو المنبر و حمد الله تعالى و
 أثنى عليه ثم قال: إني أدخلت معاوية
 في هذا الأمر، كما أدخلت هذا الخاتم في
 هذا الإصبع، فقال أبو موسى: الغدر الغدر،
 فوقع التشويش بين المسلمين،

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

- فقالت طائفة الخوارج: إنا قد ارتددنا حيث جعلنا الحكم في أيديهما والله تعالى يقول: إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ * «١» فتبنا ورجعنا عن ذلك إلى الإسلام، وقلوا لعلنا عليه السلام: إنك قد ارتددت حيث تركت حكم الله تعالى وأخذت بحكم الحكم، وخرج [على] «٢» على عليه السلام عامة أصحابه، و كان مذهب الخوارج مبناه على تكفير كل مذهب «٣».

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

- (١) الأنعام (٦): ٥٧، يوسف (١٢): ٤٠ و ٤٧.
- (٢) زيادة أثبتها لتناسب مقتضى السياق.
- (٣) وقعة صفين: ٤٧٨ - ٥٠٤، تاريخ اليعقوبي^٣ ٢: ١٨٨ - ١٩٢.

إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ

الأنعام : ٥٧ قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَ كَذَّبْتُمْ بِهِ مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ **إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ** يَقِصُّ الْحَقَّ وَ هُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ

يوسف : ٤٠ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَ آبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ **إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ** أَمَرَ إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَ لَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ

يوسف : ٦٧ وَ قَالَ يَا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِن بَابٍ وَاحِدٍ وَ ادْخُلُوا مِن أَبْوَابٍ مُّتَفَرِّقَةٍ وَ مَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ **إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ** عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَ عَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

• ٤٠ و من كلام له ع [للخوارج] فى الخوارج لما سمع قولهم
«لا حكم إلا لله»

• قَالَ ع: كَلِمَةٌ حَقٌّ يُرَادُ بِهَا بَاطِلٌ نَعَمَ إِنَّهُ لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ وَ
لَكِنَّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ لَا أَمْرَ إِلَّا لِلَّهِ وَ إِنَّهُ لَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ أَمِيرٍ
بِرٍّ أَوْ فَاجِرٍ يَعْمَلُ فِي أَمْرَتِهِ الْمُؤْمِنُ وَ يَسْتَمْتَعُ فِيهَا الْكَافِرُ وَ
يَبْلُغُ اللَّهُ فِيهَا الْأَجَلَ وَ يَجْمَعُ بِهِ الْفِيءَ وَ يِقَاتِلُ بِهِ الْعَدُوَّ وَ
تَأْمَنُ بِهِ السَّبِيلَ وَ يُوْخَذُ بِهِ لِلضَّعِيفِ مِنَ الْقَوِي حَتَّى يَسْتَرِيحَ
بِرٍّ وَ يَسْتَرَاخَ مِنْ فَاجِرٍ

إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ

وَقَالَ يَا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِن بَابٍ
 وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِن أَبْوَابٍ مُّتَفَرِّقَةٍ
 وَ مَا أُظْهِرَ ظَنُّكُمْ مِنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ
 وَإِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَ
 عَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

- ١٩٤ [و من كلامه ع فى قول الخوارج لا حكم إلا لله]
- وَقَالَ ع لَمَّا سَمِعَ قَوْلَ الْخَوَارِجِ لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ كَلِمَةً حَقٌّ يَرَادُ بِهَا بَاطِلٌ مَعْنَى قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ «١» أَى إِذَا أَرَادَ شَيْئًا مِنْ أَعْمَالِ نَفْسِهِ فَلَا بَدَّ مِنْ وَقُوعِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الْقَادِرِينَ بِالْقُدْرَةِ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ حُصُولُ مَرَادِهِمْ إِذَا أَرَادُوهُ
- (١) سورة يوسف ٦٧.

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

• أَلَا تَرَى مَا قَبْلَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ يَا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ
وَأَدْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ وَ مَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ
إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ خَافَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْإِصَابَةِ بِالْعَيْنِ إِذَا دَخَلُوا مِنْ
بَابٍ وَاحِدٍ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ ثُمَّ قَالَ لَهُمْ وَ
مَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ أَيَّ إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِكُمْ سُوءًا لَمْ
يُدْفِعْ عَنْكُمْ ذَلِكَ السُّوءَ مَا أَشْرَتْ بِهِ عَلَيْكُمْ مِنَ التَّفَرُّقِ ثُمَّ قَالَ
إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَيَّ لَيْسَ حَيٌّ مِنَ الْأَحْيَاءِ يَنْفِذُ حُكْمَهُ لَا
مَحَالَةً وَ مَرَادُهُ لَمَّا هُوَ مِنْ أَعْمَالِهِ إِلَّا الْحَيُّ الْقَدِيمُ وَحَدَهُ فَهَذَا
هُوَ مَعْنَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

• و ضلت الخوارج عندها فأنكروا على أمير المؤمنين ع موافقته على التحكيم و قالوا كيف يحكم و قد قال الله سبحانه إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ فغلطوا لموضع اللفظ المشترك و ليس هذا الحكم هو ذلك الحكم فإذن هي كلمة حق يراد بها باطل لأنها حق على المفهوم الأول و يريد بها الخوارج نفى كل ما يسمى حكما إذا صدر عن غير الله تعالى و ذلك باطل لأن الله تعالى قد أمضى حكم المخلوقين في كثير من الشرائع

إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ

مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءٌ
 سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ
 اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ **إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ**
 أَمَرَ إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا آيَاهُ ذَلِكَ الدِّينُ
 الْقَيِّمُ وَ لَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

• ٤٠ و من كلام له ع [للخوارج] فى الخوارج لما سمع قولهم
«لا حكم إلا لله»

• قَالَ ع: كَلِمَةٌ حَقٌّ يُرَادُ بِهَا بَاطِلٌ نَعَمَ إِنَّهُ لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ وَ
لَكِنَّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ لَا إِمْرَةَ إِلَّا لِلَّهِ وَ إِنَّهُ لَا بَدَّ لِلنَّاسِ مِنْ أَمِيرٍ
بِرٍّ أَوْ فَاجِرٍ يَعْمَلُ فِي إِمْرَتِهِ الْمُؤْمِنُ وَ يَسْتَمْتَعُ فِيهَا الْكَافِرُ وَ
يَبْلُغُ اللَّهُ فِيهَا الْأَجَلَ وَ يَجْمَعُ بِهِ الْفِيءَ وَ يُقَاتِلُ بِهِ الْعَدُوَّ وَ
تَأْمَنُ بِهِ السَّبِيلُ وَ يُؤْخَذُ بِهِ لِلضَّعِيفِ مِنَ الْقَوِيِّ حَتَّى يَسْتَرِيحَ
بِرٍّ وَ يَسْتَرَاخَ مِنْ فَاجِرٍ

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

• وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا
 سَمِعَ تَحَكِيمَهُمْ قَالَ حُكْمَ اللَّهِ أَنْتَظِرُ فِيكُمْ
 وَقَالَ أَمَّا الْأَمْرَةُ الْبَرَّةُ فَيَعْمَلُ فِيهَا التَّقَى وَ
 أَمَّا الْأَمْرَةُ الْفَاجِرَةُ فَيَتَمَتَّعُ فِيهَا الشَّقَى إِلَى
 أَنْ تَنْقَطِعَ مَدَّتُهُ وَتَدْرِكَهُ مَنِيَّتُهُ